مَجلّةُ تَسنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

وقائع المؤتمر العلمي (البحث التاريخي في عصر التطور الرقمي) – تموز – July/2026

الجذور التاريخية للشعبوية في الولايات المتحدة وأوروبا وتداعياتها المستقبلية على الديمقراطية الليبرالية

المدرس الدكتور وليد كاصد الزيدي[1]

[1] كلية الآداب – جامعة الامام الصادق (ع) - العراق

waleedzaidy2000@gmail.com

الملخص. تتناول هذه الدراسة تطوّر الشعبوية في الولايات المتحدة وأوروبا منذ الحركات الزراعية في أواخر القرن التاسع عشر وصولًا إلى الخطاب السياسي الإقصائي المعاصر. وبالابتعاد عن السرديات التقليدية، يحلّل البحث التحوّل من التعبئة الشعبية القاعدية إلى ما يُعرف بـ"الشعبوية الخوارزمية"، حيث تُمكّن المنصات الرقمية الفاعلين السياسيين من تجاوز الوسطاء المؤسسيين وتعميق الاستقطاب السياسي. وترتكز الحجة المركزية للدراسة على أن الشعبوية المعاصرة تمثّل مظهرًا بنيويًا من مظاهر التراجع الديمقراطي، إذ يعمد الفاعلون الشعبويون إلى استغلال التفويض الانتخابي لتقويض الضمانات الليبرالية، واستقلال القضاء، والقيم التعددية. كما تُقدّم الدراسة تحليلًا نقديًا لكيفية توظيف حركات اليمين المتطرف لسياسات الهوية، من خلال خطاب إقصائي يصوّر المسلمين والعرب بوصفهم تهديدًا حضاريًا للهوية الوطنية. ومن خلال تحليل تاريخي مقارن والاستناد إلى نظريات سياسية معاصرة، تُبيّن الدراسة كيف غيّرت التقنيات الرقمية بصورة جوهرية استراتيجيات الشعبوية، إذ أتاحت التعبئة المباشرة مع الالتفاف على الوسائط الديمقراطية. وتكشف النتائج أن استمرار الديناميات الشعبوية ينطوي على خطر ترسيخ أنظمة هجينة تحافظ شكليًا على البنى الديمقراطية، بينما تُفرغ مضمونها الليبرالي بشكل منهجي. وتخلص الدراسة إلى أن مواجهة التحدي الشعبوي تتطلب تجديدًا شاملًا لآليات التمثيل السياسي، وتعزيزًا قويًا لمفهوم المواطنة الشاملة، بهدف الحد من الإقصاء المنهجي للفئات الشعبية. وتُعد هذه النتائج أساسية لفهم الشعبوية بوصفها ظاهرة تاريخية وتهديدًا معاصرًا لأنماط الحكم الديمقراطي الليبرالي.

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

الكلمات المفتاحية: الشعبوية، التراجع الديمقراطي، حركات اليمين المتطرف، الشعبوية الرقمية، الأقليات المسلمة والعربية، الديمقراطية الليبرالية

Abstract. This study examines populism's evolution in the United States and Europe from late 19th-century agrarian movements to contemporary exclusionary political discourse. Moving beyond traditional narratives, the research analyzes the transition from grassroots mobilization to "algorithmic populism," where digital platforms bypass institutional intermediaries and deepen political polarization**.** The central argument positions contemporary populism as a structural manifestation of democratic backsliding, wherein populist actors exploit electoral mandates to undermine liberal safeguards, judicial independence, and pluralistic values. The study critically examines how far-right movements instrumentalize identity politics, employing exclusionary rhetoric to portray Muslims and Arabs as civilizational threats to national identity**.** Through historical comparative analysis and contemporary political theory, the research demonstrates how digital technologies have fundamentally altered populist strategies, enabling direct mobilization while circumventing democratic intermediaries. The findings reveal that persistent populist dynamics risk consolidating hybrid regimes that maintain democratic forms while systematically hollowing out their liberal substance**.** The study concludes that mitigating the populist challenge requires comprehensive renewal of representative mechanisms and robust defense of inclusive citizenship to counter systematic alienation of popular classes. These insights are crucial for understanding populism as both historical phenomenon and contemporary threat to liberal democratic governance**.**

Keywords: Populism, Democratic Backsliding, Far-Right Movements, Digital Populism, Muslim and Arab Minorities, Liberal Democracy

1. المقدمة

شهد العالم الغربي منذ نهاية القرن التاسع عشر تحولات اجتماعية وسياسية عميقة، نتج عنها أنماط متباينة من الاحتجاج السياسي والاجتماعي. ومن أبرز هذه الظواهر التي برزت في أوقات الأزمات

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الاقتصادية والسياسية، الشعبوية، التي تمثل تعبيرًا عن سخط الفئات المهمشة تجاه النخب السياسية والاقتصادية. وقد عادت هذه الظاهرة بقوة إلى واجهة المشهد السياسي منذ نهاية الحرب الباردة، ولا سيما بعد الأزمات المالية العالمية وتصاعد أزمات الهجرة، وتراجع الثقة بالمؤسسات الديمقراطية التقليدية.

ولا يمكن فهم الشعبوية المعاصرة بمعزل عن سياقها التاريخي والفكري، إذ إنها ليست مجرد انحراف عابر في المسار الديمقراطي، بل هي نتاج تراكمي لأزمات بنيوية في الدولة القومية الغربية، وأداة يمكن توظيفها في سياقات ديمقراطية أو سلطوية على حد سواء. وقد أسهم هذا السياق في جعل الشعبوية إطارًا جامعًا لخطابات متناقضة، تتراوح بين مطالب اجتماعية مشروعة من جهة، ونزعات إقصائية وعنصرية من جهة أخرى، خاصة مع اقترانها بصعود اليمين المتطرف.

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية رئيسة: كيف تشكّلت الشعبوية تاريخيًا في الولايات المتحدة وأوروبا؟ وما العوامل التي أسهمت في تحولها من حركة احتجاج اجتماعي إلى خطاب سياسي إقصائي؟ وما التداعيات المحتملة لاستمرار هذا المسار على مستقبل الديمقراطية الليبرالية في الغرب؟

ولتناول هذه الإشكالية، يتوزع البحث على ثلاثة مباحث رئيسة، تطرق المبحث الأول الى الإطار المفاهيمي والتاريخي للشعبوية، متضمنًا الفقرات الآتية:

1. تطور مفهوم الشعبوية في الفكر السياسي – دراسة الأطر النظرية التي تناولت الشعبوية، مع التركيز على تعريفاتها في الفكر السياسي الحديث.
2. مفهوم الديمقراطية الليبرالية – استعراض الخصائص الأساسية للديمقراطية الليبرالية كإطار لتحليل الشعبوية.
3. الشعبوية بين التعبير الاحتجاجي وإعادة التوظيف الأيديولوجي – بحث كيف تحولت الشعبوية من احتجاج اجتماعي إلى أداة أيديولوجية.
4. الشعبوية واليمين المتطرف في أوروبا: تلاقٍ وظيفي لا تطابق أيديولوجي، يسعى الى تحليل العلاقة بين الشعبوية واليمين المتطرف في السياق الأوروبي المعاصر.

في حين تناول المبحث الثاني" الجذور التاريخية للشعبوية في الولايات المتحدة وأوروبا" بتفرعات تتضمن ما يلي:

- الشعبوية الزراعية في الولايات المتحدة أواخر القرن التاسع عشر – دراسة حركة حزب الشعب وأسباب نشوئها.

- الجذور الأوروبية للشعبوية الحديثة (فرنسا وإيطاليا) – تعميق تاريخي – تحليل حركات البونابرتية والفاشية المبكرة.
- أوروبا الشرقية والشعبوية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة – استعراض صعود الشعبوية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي.

أما المبحث الثالث، فقد حملَ عنوان: الشعبوية المعاصرة وتداعياتها المستقبلية، شملَ الآتي:

- الشعبوية المعاصرة وتحولات المجال السياسي – دراسة تأثير الشعبوية على آليات التمثيل والعلاقة بين الحاكم والمحكوم.
- الشعبوية، الأقليات، وسياسات الإقصاء – تحليل الأبعاد الاجتماعية والسياسية للخطاب الشعبوي الحديث.
- التداعيات المستقبلية على الديمقراطية الليبرالية وحدودها البنيوية – استشراف تأثيرات الشعبوية على النظم الديمقراطية والمؤسسات الليبرالية.

وتسعى هذه الدراسة، من خلال هذا الهيكل المنظم، إلى تقديم رؤية شاملة تجمع بين التحليل التاريخي والفكري والسياسي، لفهم الشعبوية كظاهرة متجددة، وتحديد أبعاد تأثيرها على الديمقراطية الليبرالية في الغرب، مع التركيز على الدروس التي يمكن استخلاصها لمواجهة تحدياتها المستقبلية.

1.1. إشكالية البحث

تتركز إشكالية هذا البحث في فهم تشكّل الشعبوية تاريخيًا في الولايات المتحدة وأوروبا، والعوامل التي أسهمت في تحولها من حركة احتجاج اجتماعي إلى خطاب سياسي إقصائي، وتأثير ذلك على الديمقراطية الليبرالية.

بمعنى آخر، السؤال المحوري:

كيف يمكن تفسير استمرار الشعبوية وتجددها عبر السياقات التاريخية والسياسية المختلفة، وما الآثار المحتملة لذلك على أنماط الحكم الديمقراطي؟

1.2. أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من عدة محاور:

- أكاديميًا

يسهم البحث في توضيح أبعاد مفهوم الشعبوية وربطه بالسياق التاريخي والسياسي والاجتماعي، من خلال منظور تحليلي يجمع بين النظرية والتاريخ. كما يطوّر النقاش الأكاديمي عبر تقديم مقاربة

تتجاوز التفسيرات التقليدية التي تحصر الشعبوية في كونها مجرد ردّ فعل ظرفي، ليطرحها بوصفها مظهرًا بنيويًا مرتبطًا بظاهرة التراجع الديمقراطي واختلالات التمثيل السياسي داخل الديمقراطيات الليبرالية.

- عمليًا

يساعد البحث صانعي القرار والفاعلين السياسيين على فهم ديناميكيات الشعبوية المعاصرة، ولا سيما في أوروبا والولايات المتحدة، واستشراف تداعياتها على المؤسسات الديمقراطية. كما يقدّم إسهامًا نوعيًا من خلال توظيف مفهوم "الشعبوية الخوارزمية" لتحليل التحول في آليات التعبئة السياسية في العصر الرقمي، وبيان دور المنصات الرقمية في تجاوز الوسائط المؤسسية وتعزيز الاستقطاب.

- تنويريًا

يمكّن البحث الباحثين والقراء من فهم العلاقة المعقدة بين الشعبوية واليمين المتطرف، وإدراك التحول من الاحتجاج الاجتماعي إلى الخطاب الإقصائي، فضلًا عن استيعاب المخاطر المرتبطة بإعادة تعريف المواطنة والهوية في ظل تصاعد الخطابات الشعبوية.

وعلى المستوى المقارن، توفّر الدراسة قراءة تركيبية تجمع بين التجربتين الأميركية والأوروبية، بما يبرز أوجه الاستمرارية والتحول في الخطاب الشعبوي عبر السياقات التاريخية المختلفة، ويقدّم إطارًا تفسيريًا يدمج بين التحليل التاريخي والنظري والرقمي لفهم الشعبوية بوصفها ظاهرة متجددة في النظام الديمقراطي المعاصر.

1.3. أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- توضيح المفاهيم الأساسية للشعبوية وعلاقتها بالديمقراطية الليبرالية.
- رصد الجذور التاريخية للشعبوية في الولايات المتحدة وأوروبا، مع إبراز مراحل تحولها.
- تحليل مظاهر الشعبوية المعاصرة وتداعياتها على المجال السياسي والمؤسسات الديمقراطية.
- تقديم رؤية شاملة لتأثير الشعبوية على مستقبل الديمقراطية الليبرالية في الغرب.

1.4. منهجية البحث

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي–التحليلي بوصفه إطارًا رئيسًا لفهم تطور ظاهرة الشعبوية في سياقاتها الزمنية والسياسية المختلفة، من خلال تتبّع نشأتها وتحولاتها منذ أواخر القرن التاسع عشر

وصولًا إلى تجلياتها المعاصرة. وقد أتاح هذا المنهج تحليل الترابط بين العوامل التاريخية والبنى السياسية التي أسهمت في إعادة إنتاج الخطاب الشعبوي عبر مراحل متعددة.

كما وظّف البحث المنهج المقارن لتحليل أوجه التشابه والاختلاف في تطور الشعبوية بين الولايات المتحدة وأوروبا، عبر اختيار هذين النموذجين لما يمثلانه من سياقين مركزيين في نشأة الشعبوية الكلاسيكية وتحولاتها الحديثة. ويسمح هذا النهج المقارن بالكشف عن الأنماط المشتركة والخصوصيات السياقية، ولا سيما في ما يتعلق بعلاقة الشعبوية بأزمات التمثيل السياسي والتحولات الاقتصادية والاجتماعية.

واعتمدت الدراسة كذلك على التحليل النوعي للأدبيات (*Qualitative Literature Analysis*)، من خلال مراجعة نقدية لأهم الإسهامات النظرية في حقل دراسات الشعبوية، بهدف بناء إطار تفسيري يدمج بين المقاربات التاريخية والسياسية المعاصرة، مع التركيز على تحليل الخطاب الشعبوي وتحولاته في ظل البيئة الرقمية.

1.5. الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة ظاهرة الشعبوية من زوايا متعددة، تاريخية ونظرية وسياسية، محاولين فهم جذورها وتطورها وتأثيراتها على الديمقراطية الليبرالية. من أبرز هذه الدراسات، *Canovan* (1981) التي ركزت على تعريف الشعبوية، موضحة ازدواجية المفهوم بين التعريف الواسع الذي يجعله عامًا ومطاطًا، والتعريف الدقيق الذي يقيده لكنه يسهّل تطبيقه على حالات محددة. وقد قدمت هذه الدراسة أساسًا مهمًا لفهم كيف يمكن للشعبوية أن تتجاوز حدود السياق التاريخي أو الجغرافي، وتتكيف مع متغيرات الواقع السياسي والاجتماعي.

من جانب آخر، قدّم *Laclau* (2005) منظورًا مبتكرًا للشعبوية باعتبارها خطابًا بنائيًا، يخلق مفهوم الشعب نفسه من خلال ربط مطالب اجتماعية متفرقة في سلسلة تكافؤ رمزية، ما يؤدي إلى تكوين هوية سياسية جامعة. ويتيح هذا التحليل تفسير كيفية تحول الشعبوية من حركة احتجاجية أولية إلى أداة خطابية فعّالة يمكن توظيفها في الصراعات السياسية المعاصرة.

في أوروبا، ركزت الدراسات مثل *Closets* (2016) و*Bovet* (2019) على صعود اليمين المتطرف واستثمار الخطاب الشعبوي لتبرير سياسات معادية للأقليات وتشكيك في المؤسسات الديمقراطية، ما يوضح البعد الإقصائي للشعبوية المعاصرة في سياق التحولات الاجتماعية والسياسية الأوروبية. وأكد *Mudde Rovira Kaltwasser* (2017) & أن الشعبوية تُعد أيديولوجيا "رقيقة"،

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

قابلة للتكيف مع أيديولوجيات مختلفة، سواء قومية أو يسارية، ما يجعلها أداة سياسية مرنة يمكن توظيفها في أوقات الأزمات.

أما في الولايات المتحدة، فقد اهتمت الدراسات التاريخية، مثل *Goodwyn* (1978) و*Hofstadter* (1955)، بالشعبوية الزراعية وحركة حزب الشعب في أواخر القرن التاسع عشر، مبيّنة كيف تفاعلت المطالب الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين مع التحولات السياسية والاقتصادية الكبرى، وأسست لتقاليد خطاب شعبوي لاحق، تأثر بها العديد من السياسيين الأمريكيين المعاصرين. بينما قدم *Richards* (2018) قراءة حديثة لتجارب الشخصيات الشعبوية، مثل ستيف بانون ودونالد ترامب، وبيّن كيف أعادت هذه الشخصيات تشكيل قواعد اللعبة السياسية، مع استثمار الخطاب الشعبوي لتوسيع القاعدة الجماهيرية وتأمين الدعم الشعبي المباشر.

بالإضافة إلى ذلك، سلطت دراسات مثل *Crouch* (2004) الضوء على ضعف المؤسسات التمثيلية والتحديات التي تواجه الديمقراطية التقليدية، وهو ما ساهم في توفير أرضية خصبة لانتشار الشعبوية، فيما ناقش *Krastev* (2017) التحديات المستقبلية التي تواجه الديمقراطية الليبرالية في أوروبا، في ظل تصاعد الشعبوية على خلفية أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية متعاقبة.

مجتمعة، تشير هذه الدراسات إلى أن الشعبوية ليست ظاهرة عابرة أو طارئة، بل هي نتيجة تراكم أزمات بنيوية مستمرة في الدولة والمجتمع. كما تؤكد أن فهم الشعبوية يتطلب النظر إليها في بعدها التاريخي، ونقدها السياسي، وتحليل أدواتها الخطابية، مما يتيح استشراف آثارها المحتملة على الديمقراطية الليبرالية في الغرب، وعلى التفاعلات بين الشعب والنخبة في سياقات متغيرة.

2. الإطار المفاهيمي والتاريخي للشعبوية

2.1. تطور مفهوم الشعبوية في الفكر السياسي

لا يقتصر تطور مفهوم الشعبوية على كونه نتاجًا للنقاشات النظرية المعاصرة، بل يمتد جذوره إلى تجارب تاريخية سابقة شكّلت الإطار الأولي لتبلور هذا المفهوم. فقد ارتبطت الشعبوية في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بحركات سياسية واجتماعية في الولايات المتحدة وروسيا القيصرية، مثل حركة *People's Party* الأميركية، وحركة *Narodniki* الروسية، التي رفعت شعارات تمثيل "الشعب الحقيقي" في مواجهة النخب الاقتصادية والسياسية الحاكمة (*Taggart, 2000*).

وعلى الرغم من التباين الجوهري بين هذه التجارب، فإن القاسم المشترك بينها تمثل في رفض الوساطة السياسية والمؤسساتية، والنزوع إلى تصور أخلاقي مبسّط للصراع الاجتماعي.

وفي السياق الأوروبي، اكتسب مفهوم الشعبوية أبعادًا جديدة بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة مع صعود دولة الرفاه والأحزاب الجماهيرية. إذ بات يُنظر إلى الشعبوية، في جزء من الأدبيات، بوصفها ردّ فعل على تعقيد الدولة الحديثة وتكنوقراطيتها، حيث يشعر جزء من المواطنين بالاغتراب عن مراكز القرار السياسي (*Taguieff, 2007*). ويشير بيير–أندريه تاغييف إلى أن الشعبوية الحديثة لا ترفض الديمقراطية بوصفها مبدأ، بل تعارض "الديمقراطية الإجرائية" والمؤسسات التمثيلية التي تُفرغ، في نظرها، السيادة الشعبية من مضمونها الحقيقي.

وفي هذا الإطار، تميّز الدراسات المعاصرة بين مقاربتين أساسيتين لفهم الشعبوية:

الأولى مقاربة معيارية تنظر إلى الشعبوية كتهديد للديمقراطية الليبرالية بسبب نزعتها التبسيطية وعدائها للمؤسسات،

والثانية مقاربة تحليلية–وصفية تسعى إلى فهم الشعبوية كظاهرة سياسية ناتجة عن اختلالات بنيوية في التمثيل السياسي وعدم المساواة الاجتماعية (*Mény & Surel, 2002*).

وقد أسهم هذا التمييز في الانتقال من التعامل مع الشعبوية كمجرد انحراف سياسي، إلى اعتبارها مؤشرًا على أزمة أعمق في النظم الديمقراطية نفسها، ولا سيما في ظل العولمة، وتآكل سيادة الدولة الوطنية، وتراجع الثقة بالأحزاب التقليدية.

2.2. مفهوم الديمقراطية الليبرالية وحدودها البنيوية

على الرغم من مركزية الديمقراطية الليبرالية في الخطاب السياسي الغربي المعاصر، فإنها لم تكن بمنأى عن النقد، سواء من داخل التقليد الليبرالي نفسه أو من خارجه. فقد أشار عدد من المنظرين، مثل يورغن هابرماس، إلى أن الديمقراطية الليبرالية تواجه توترًا بنيويًا بين منطق الشرعية الديمقراطية ومنطق الفعالية الإدارية والتكنوقراطية، وهو ما يفتح المجال أمام الخطابات الشعبوية التي تدّعي إعادة السلطة إلى الشعب (*Habermas, 2012*).

ويرى روزنفالون أن الديمقراطية الليبرالية لا تعاني فقط من أزمة تمثيل، بل من أزمة ثقة، حيث تتراجع أشكال "الديمقراطية غير الانتخابية" مثل الرقابة، والمساءلة، والمشاركة المدنية، لصالح تركيز السلطة في يد نخب سياسية واقتصادية ضيقة (*Rosanvallon, 2008*). وتستثمر الشعبوية هذا الفراغ عبر تقديم نفسها كبديل أخلاقي وسياسي، يَعِد بتجاوز الوساطة والمؤسسات.

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ومن هنا، لا يمكن فهم التوتر بين الشعبوية والديمقراطية الليبرالية بوصفه صراعًا بين الديمقراطية ونقيضها، بل باعتباره صراعًا بين تصورين مختلفين للسيادة الشعبية:

تصور ليبرالي مؤسساتي يقيّد إرادة الأغلبية بالقانون والحقوق،

وتصور شعبوي يرى في هذه القيود عوائق مصطنعة تحول دون التعبير "الأصيل" عن إرادة الشعب.

2.3. الشعبوية بين التعبير الاحتجاجي وإعادة التوظيف الأيديولوجي

تُظهر التجارب التاريخية أن الشعبوية غالبًا ما تنشأ في سياقات أزمة: أزمات اقتصادية، أو تحولات اجتماعية سريعة، أو فقدان الثقة بالمؤسسات السياسية. وفي هذه اللحظات، تلعب الشعبوية دورًا مزدوجًا؛ فهي من جهة أداة لتسييس التهميش الاجتماعي، ومن جهة أخرى آلية اختزالية تعيد صياغة الصراعات المعقدة في ثنائيات أخلاقية مبسطة.

ويشير كراوش (*Crouch*) إلى أن هذا التحول يصبح أكثر وضوحًا في ما يسميه "ما بعد الديمقراطية"، حيث تستمر المؤسسات الديمقراطية شكليًا، بينما يُفرغ محتواها التشاركي من الداخل، الأمر الذي يمنح الخطابات الشعبوية أرضية خصبة للانتشار (*Crouch, 2004*).

وفي هذا السياق، تتحول الشعبوية من خطاب احتجاجي إلى أداة أيديولوجية مرنة، قابلة للتكيّف مع مشاريع سياسية متناقضة، سواء كانت يسارية أو يمينية، ديمقراطية أو سلطوية. وهو ما يفسر قدرتها العالية على الانتشار، وفي الوقت نفسه صعوبة ضبطها مفاهيميًا.

2.4. الشعبوية واليمين المتطرف في أوروبا: تلاقٍ وظيفي لا تطابق أيديولوجي

على الرغم من التداخل الواضح بين الشعبوية واليمين المتطرف في السياق الأوروبي، فإن العلاقة بينهما لا تقوم على تطابق كامل، بل على تلاقٍ وظيفي وبراغماتي. فاليمين المتطرف يوظّف الشعبوية بوصفها أداة تعبئة، في حين تمنح الشعبوية هذا اليمين شرعية ديمقراطية ظاهرية من خلال الاحتكام إلى "إرادة الشعب".

وتُظهر دراسات مقارنة أن هذا التلاقي يزداد حدة في السياقات التي تشهد أزمات هجرة، أو تصاعدًا في النزعات القومية، أو توترًا في العلاقة مع المؤسسات فوق الوطنية (*Mudde, 2019*). وفي هذه الحالات، تتحول الشعبوية إلى جسر خطابي يسمح بتمرير أجندات إقصائية من داخل العملية الديمقراطية نفسها، لا من خارجها.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

بعد تحديد الإطار المفاهيمي، ينتقل البحث إلى تحليل الجذور التاريخية للشعبوية في الولايات المتحدة وأوروبا، بدءًا بالشعبوية الزراعية في الولايات المتحدة أواخر القرن التاسع عشر، مرورًا بالجذور الأوروبية للشعبوية الحديثة في كلٍّ من فرنسا وإيطاليا، ثم تناول واقع أوروبا الشرقية والشعبوية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

3. الجذور التاريخية للشعبوية في الولايات المتحدة وأوروبا

3.1. الشعبوية الزراعية في الولايات المتحدة أواخر القرن التاسع عشر

تُعدّ التجربة الأميركية في أواخر القرن التاسع عشر من أقدم النماذج التاريخية التي تبلور فيها الخطاب الشعبوي بصيغته السياسية المنظمة. فقد نشأت حركة حزب الشعب (*People's Party*) في سياق اقتصادي اتسم بتسارع التصنيع، وتوسّع السكك الحديدية، وتحوّل النظام المالي إلى خدمة المصارف الكبرى والشركات الاحتكارية، الأمر الذي أدّى إلى تهميش المزارعين والمنتجين الصغار، ولاسيما في ولايات الغرب الأوسط والجنوب.

وقد عبّرت هذه الحركة عن رفض واضح للنخب المالية والسياسية في واشنطن، ورفعت مطالب إصلاحية تمثلت في تنظيم أسعار النقل، وإصلاح النظام الضريبي، وتوسيع المشاركة السياسية، بما في ذلك انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ مباشرة. ويشير غودوين إلى أن الشعبوية الزراعية لم تكن حركة احتجاجية عفوية فحسب، بل مشروعًا سياسيًا متكاملًا سعى إلى إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع والاقتصاد (*Goodwyn, 1978*).

وعلى الرغم من فشل حزب الشعب في ترسيخ وجوده الانتخابي على المدى الطويل، فإن أثره الرمزي كان عميقًا في الثقافة السياسية الأميركية. فقد أسهم في ترسيخ خطاب "الشعب المنتج" مقابل "النخب الطفيلية"، وهو خطاب سيعاد توظيفه لاحقًا في سياقات مختلفة، سواء في الخطابات التقدمية أو المحافظة. ويرى هوفستاتر أن الشعبوية الأميركية شكّلت جزءًا من تقليد إصلاحي واسع، لكنها في الوقت ذاته حملت نزعة أخلاقية تبسيطية ساهمت في إضعاف قدرتها على التحول إلى برنامج مؤسسي مستدام (*Hofstadter, 1955*).

ومن هنا، يمكن النظر إلى الشعبوية الأميركية المبكرة بوصفها تعبيرًا عن توتر بنيوي داخل الديمقراطية التمثيلية، أكثر من كونها ظاهرة هامشية أو استثنائية.

3.2. الجذور الأوروبية للشعبوية الحديثة (فرنسا وإيطاليا) – تعميق تاريخي

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

في السياق الأوروبي، اتخذت الشعبوية مسارات مختلفة تبعًا لاختلاف تجارب بناء الدولة القومية. ففي فرنسا، ارتبطت بعض أشكال الشعبوية المبكرة بالبونابرتية، التي قدّمت نفسها بوصفها تجسيدًا مباشرًا لإرادة الشعب في مواجهة النخب البرلمانية والأحزاب التقليدية. وقد اعتمد هذا النموذج على الاستفتاءات، والكاريزما الشخصية للزعيم، وتهميش الوسائط التمثيلية، وهي عناصر ستصبح لاحقًا من السمات الأساسية للخطاب الشعبوي الحديث.

ويرى تاغييف أن هذا النمط من الشعبوية الفرنسية لا يمكن فصله عن تاريخ مركزي قوي للدولة، وعن توتر دائم بين الجمهورية التمثيلية وفكرة السيادة الشعبية المباشرة (*Taguieff, 2007*). وقد أعيد إحياء هذه التقاليد الخطابية في فترات الأزمات السياسية والاقتصادية، ولاسيما في سياقات تصاعد القومية والعداء للمهاجرين.

أما في إيطاليا، فقد تهيأت الأرضية لصعود أشكال راديكالية من الشعبوية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حيث تزامنت الأزمات الاقتصادية مع ضعف المؤسسات الليبرالية وعجزها عن استيعاب المطالب الاجتماعية المتزايدة. وفي هذا السياق، مثّلت الفاشية نموذجًا متطرفًا لتداخل الشعبوية مع السلطوية، إذ جرى توظيف خطاب تمثيل "الأمة الحقيقية" لتبرير إلغاء التعددية السياسية وتركيز السلطة في يد الزعيم.

وعلى الرغم من الاختلاف الجوهري بين الشعبوية والفاشية من حيث البنية الأيديولوجية، فإن التجربة الإيطالية تكشف عن قابلية الخطاب الشعبوي للانزلاق نحو أنماط سلطوية عندما يُفصل مبدأ السيادة الشعبية عن القيود الدستورية والمؤسساتية.

3.3. أوروبا الشرقية والشعبوية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

شكّل انهيار الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية لحظة مفصلية في إعادة تشكّل الشعبوية الأوروبية. فقد أفضت التحولات السريعة نحو اقتصاد السوق والديمقراطية الليبرالية إلى تفكك أنماط الحماية الاجتماعية، وظهور فئات واسعة شعرت بالتهميش والخسارة، سواء على المستوى الاقتصادي أو الرمزي.

وفي هذا السياق، برزت خطابات شعبوية استثمرت الذاكرة القومية، والحنين إلى الدولة القوية، والعداء للنخب الليبرالية الجديدة التي ارتبطت في أذهان كثيرين بالفساد والتبعية للغرب. ويشير مودّه إلى أن الشعبوية في أوروبا الشرقية لم تكن مجرد رفض للاتحاد الأوروبي، بل تعبيرًا عن أزمة أعمق

تتعلق بضعف الثقة في المؤسسات، وتناقض مسارات التحديث السياسي والاقتصادي (*Mudde, 2007*).

وتكشف هذه التجارب أن الشعبوية ليست ظاهرة طارئة مرتبطة فقط بالأزمات المعاصرة، بل نمطًا سياسيًا يتجدد كلما فشلت النخب في إدارة التحولات الكبرى، أو في توفير قنوات تمثيل فعّالة للمطالب الاجتماعية.

4 .الشعبوية المعاصرة وتداعياتها المستقبلية

4.1. الشعبوية المعاصرة وتحولات المجال السياسي

أدّى صعود الشعبوية في العقود الأخيرة، ولاسيما في السياقات الغربية، إلى إعادة تشكيل عميقة للمجال السياسي وآليات اشتغاله. فقد تزامن هذا الصعود مع تراجع دور الأحزاب الجماهيرية التقليدية، وتآكل الثقة بالمؤسسات التمثيلية، واتساع الفجوة بين النخب الحاكمة والقطاعات الاجتماعية المتضررة من التحولات الاقتصادية والعولمة. وفي هذا السياق، برزت الشعبوية بوصفها نمطًا سياسيًا يدّعي تجاوز الوساطة المؤسسية، ويعيد بناء العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس مباشر وشخصاني.

وتتجلى هذه التحولات في صعود الزعامات الكاريزمية التي تقدم نفسها باعتبارها التعبير الأصدق عن "إرادة الشعب"، مقابل نخب تُوصم بالفساد أو الانفصال عن الواقع الاجتماعي. ويشير مودّه إلى أن هذا النمط من الشعبوية لا يهدف إلى إلغاء الديمقراطية صراحة، بل إلى إعادة تعريفها تعريفًا اختزاليًا يركّز على مبدأ الأغلبية، ويهمّش في المقابل القواعد الليبرالية الضامنة للحقوق والفصل بين السلطات (*Mudde, 2007*).

"إن الخطر الحقيقي للشعبوية المعاصرة يكمن في قدرتها على توظيف الآليات الديمقراطية لتقويض الديمقراطية ذاتها، وهو ما يشار إليه بمصطلح "التراجع الديمقراطي" (*Democratic Backsliding*). حيث تستخدم النخب الشعبوية شرعيتها الانتخابية لفرض 'ديكتاتورية الأغلبية' وتقليص حقوق الأقليات واستقلال القضاء، مما يحول النظم الليبرالية إلى نماذج هجينة تفتقر إلى جوهر التعددية (*Levitsky & Ziblatt, 2023*)."

وقد أسهم هذا التحول في إضعاف ثقافة التعدد والتسوية، التي تشكّل أحد الأسس الجوهرية للديمقراطية الليبرالية، لصالح منطق صراعي يقوم على ثنائيات مبسطة من قبيل "الشعب/النخبة" أو

"الوطني/العدو الداخلي". وبهذا المعنى، لا تقتصر الشعبوية المعاصرة على كونها خطابًا احتجاجيًا، بل تتحول إلى إطار ذهني يعيد تنظيم المجال السياسي ويؤثر في طبيعة النقاش العام وحدوده.

4.2. الشعبوية، الأقليات، وسياسات الإقصاء

تُعدّ مسألة الأقليات من أكثر القضايا التي تكشف الطابع الإقصائي للشعبوية المعاصرة، ولاسيما في صيغتها اليمينية. ففي كثير من السياقات الأوروبية والأميركية، جرى توظيف الخطاب الشعبوي لإعادة تعريف "الشعب" تعريفًا ضيقًا يقوم على معايير ثقافية أو إثنية، بما يستبعد فئات واسعة من السكان، مثل المهاجرين والأقليات الدينية والثقافية.

ويشير تاغييف إلى أن هذا النمط من الشعبوية يقوم على تحويل القلق الاجتماعي والاقتصادي إلى مسألة هوياتية، تُقدَّم فيها الأقليات بوصفها تهديدًا مباشرًا للتماسك الوطني أو للهوية الثقافية (*Taguieff, 2007*). وبهذه الطريقة، تُختزل مشكلات البطالة أو تراجع الخدمات العامة أو عدم المساواة في وجود "آخر داخلي" يُحمَّل مسؤولية أزمات بنيوية أعمق.

ولا يقتصر أثر هذا الخطاب على المستوى الرمزي، بل ينعكس في سياسات عامة تقيّد الهجرة، وتشدد قوانين اللجوء، وتُضعف مبدأ المواطنة المتساوية. ويؤكد ميني وسوريل أن هذا التحول يمثّل أحد أخطر تداعيات الشعبوية، لأنه ينقل الصراع السياسي من مستوى البرامج والسياسات إلى مستوى الهوية والانتماء، وهو ما يهدد الأسس التعددية للديمقراطية الحديثة (*Mény & Surel, 2002*).

في حين "تتجلى النزعة الإقصائية للشعبوية اليمينية في إعادة تعريف 'الهوية الوطنية' على أسس ثقافية ضيقة، حيث يتم تصوير الأقليات المسلمة والعربية في الغرب كـ 'آخر تهديدي' يقوض التماسك القومي. هذا الخطاب لا يكتفي بالتحريض السياسي، بل يسعى لتحويل اليمين المتطرف من مجرد ظاهرة هامشية إلى "تيار سائد" (*Mainstreaming*) يتبنى سياسات تقيد المواطنة المتساوية وتكرس التمييز الهوياتي (*Mudde, 2023*).

4.3. التداعيات المستقبلية للشعبوية على الديمقراطية الليبرالية

تثير الشعبوية المعاصرة تساؤلات جوهرية حول مستقبل الديمقراطية الليبرالية، ولاسيما في ظل استمرار العوامل البنيوية التي أسهمت في صعودها. فالتجارب المعاصرة تشير إلى أن الشعبوية قادرة على التكيّف مع الأطر الديمقراطية القائمة، واستثمارها من الداخل، دون الحاجة إلى الانقلاب الصريح عليها. وهو ما يفتح المجال أمام أنماط حكم هجينة تجمع بين الشرعية الانتخابية والممارسات السلطوية.

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ويرى مودّه أن الخطر الحقيقي للشعبوية لا يكمن في وصولها إلى السلطة بحد ذاته، بل في إعادة تعريف قواعد اللعبة الديمقراطية بما يسمح بتآكل استقلال القضاء، وتقييد حرية الإعلام، وإضعاف آليات الرقابة والمساءلة، تحت ذريعة تمثيل الإرادة الشعبية (*Mudde, 2007*). وفي هذا السياق، تصبح الانتخابات أداة لإضفاء الشرعية على السلطة، لا وسيلة لمحاسبتها.

ومن منظور تاريخي مقارن، تُظهر التجارب الأميركية والأوروبية أن الشعبوية تتغذى على الأزمات غير المحلولة، سواء تعلقت بالتمثيل السياسي أو بالعدالة الاجتماعية. ويؤكد هذا المعطى أن مواجهة الشعبوية لا يمكن أن تقتصر على تفكيك خطابها أو عزل قادتها، بل تستلزم معالجة الجذور البنيوية التي أشار إليها كل من هوفستاتر وغودوين في تحليلهما المبكر للتجربة الأميركية، والمتعلقة بتهميش الفئات المنتجة وضعف قنوات المشاركة السياسية (*Hofstadter, 1955*؛ *Goodwyn, 1978*).

خلاصة القول: "لم يعد التحول الشعبوي المعاصر مجرد صدى للمطالب الاقتصادية التقليدية، بل انتقل من 'شعبوية المحراث' في القرن التاسع عشر إلى 'الشعبوية الخوارزمية' في القرن الحادي والعشرين. فبينما كان الحزب الشعبي الأمريكي يعتمد على القنوات الورقية واللقاءات الجماهيرية، أتاحت وسائل التواصل الاجتماعي للقادة الشعبويين المعاصرين تجاوز 'حراس البوابة' من إعلاميين ومؤسسات، وخلق بيئات رقمية مغلقة (*Echo Chambers*) تساهم في تعزيز الاستقطاب وتآكل الثقة بالمؤسسات الليبرالية (*Berman, 2024*).

وعليه، فإن مستقبل الديمقراطية الليبرالية سيبقى مرهونًا بقدرة النظم السياسية على تجديد آليات التمثيل، واستعادة الثقة بالمؤسسات، وإعادة التوازن بين متطلبات السيادة الشعبية وضمانات الحقوق والحريات. ومن دون ذلك، ستظل الشعبوية قابلة للتجدد في أشكال مختلفة، حتى وإن تراجعت بعض تجلياتها الظرفية.

5. خاتمة

يُظهر هذا البحث، من خلال تتبّع الجذور التاريخية والتحولات المفاهيمية للشعبوية في الولايات المتحدة وأوروبا، أنّ هذه الظاهرة لا يمكن اختزالها في كونها انحرافًا سياسيًا عابرًا أو استجابة ظرفية لأزمات مؤقتة، بل هي تعبير بنيوي متكرر عن اختلالات عميقة في مسارات التحديث السياسي والاقتصادي، وأزمة مستمرة في أنماط التمثيل الديمقراطي. فقد ارتبطت الشعبوية، في مختلف مراحلها التاريخية، بتوتر العلاقة بين " الشعب" بوصفه فاعلًا اجتماعيًا وسياسيًا، وبين المؤسسات التي يُفترض أن تمثله وتدير شؤونه.

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

وقد بيّن الإطار المفاهيمي للبحث أنّ إشكالية الشعبوية لا تكمن فقط في تعدد تعريفاتها، بل في مرونتها النظرية وقدرتها على التكيّف مع أيديولوجيات وسياقات متباينة. فهي ليست أيديولوجيا مكتملة، بل أسلوب سياسي وخطاب تعبوي يقوم على ثنائية أخلاقية تبسيطية بين "الشعب" و"النخبة"، ويعيد تعريف السياسة باعتبارها تعبيرًا مباشرًا عن الإرادة العامة، متجاوزًا أو مهمِّشًا الوسائط والمؤسسات. وتُفسر هذه الطبيعة المرنة قدرة الشعبوية على الاندماج في مشاريع سياسية متناقضة، ديمقراطية كانت أم سلطوية.

كما أظهر التحليل التاريخي للجذور الأميركية والأوروبية للشعبوية أنّ هذه الظاهرة نشأت، في بداياتها، بوصفها تعبيرًا احتجاجيًا عن مطالب اجتماعية واقتصادية مشروعة، ولاسيما في سياقات التهميش الاقتصادي والتحولات الصناعية وبناء الدولة القومية. غير أنّ هذا الطابع الاحتجاجي ما لبث أن تراجع لصالح توظيف أيديولوجي للشعبوية، خاصة عندما اقترنت بخطابات قومية أو إقصائية، أو حين استُخدمت لتبرير تركيز السلطة وإضعاف الضمانات الدستورية.

وفي سياقها المعاصر، تكشف الشعبوية، ولاسيما في صيغتها اليمينية المتطرفة، عن تحوّل نوعي يتمثل في انتقالها من موقع النقد الخارجي للنظام السياسي إلى موقع الفاعل الداخلي الذي يسعى إلى إعادة تعريف قواعد الديمقراطية ذاتها. فبدل السعي إلى إسقاط النظام الديمقراطي، تعمل الشعبوية على تفريغه من مضمونه الليبرالي، عبر اختزال الديمقراطية في آلياتها الانتخابية، وتهميش مبادئ الفصل بين السلطات، وحماية الحقوق، واستقلال القضاء والإعلام. ويُفضي هذا المسار إلى بروز أنماط حكم هجينة تجمع بين الشرعية الانتخابية والممارسات السلطوية.

وتُظهر تداعيات الشعبوية المعاصرة، ولاسيما في ما يتعلق بالأقليات وسياسات الهوية، أنّ هذه الظاهرة لا تقتصر على إعادة تشكيل المجال السياسي، بل تمتد آثارها إلى النسيج الاجتماعي ذاته، من خلال إعادة تعريف المواطنة والانتماء على أسس ثقافية أو إثنية ضيقة، بما يهدد التعددية والتماسك الاجتماعي على المدى الطويل.

5.1. النتائج

1. إنّ الشعبوية تمثل مرآة لأزمات الديمقراطية الليبرالية بقدر ما تمثل تحديًا لها. فهي ليست سبب هذه الأزمات بقدر ما هي نتيجة لتراكمها، ومؤشر على فشل النخب السياسية في معالجة قضايا التمثيل والعدالة الاجتماعية والاندماج الثقافي.

2. إن مواجهة الشعبوية لا يمكن أن تتم عبر الإدانة الخطابية أو العزل السياسي فحسب، بل تتطلب إعادة نظر جذرية في نماذج الحكم الديمقراطي، وتجديد آليات المشاركة والتمثيل، واستعادة الثقة بين المواطن والمؤسسات. وبدون ذلك، ستظل الشعبوية قابلة للتجدد في أشكال متعددة، حتى وإن تبدّلت وجوهها أو شعاراتها.
3. من الضروري سنّ أطر تشريعية متينة تجرّم التلاعب السياسي والتضليل، مع تعزيز المؤسسات الدستورية لتكون بمثابة حواجز فعّالة ضد استغلال الشعبويين للعمليات الديمقراطية.

5.2. التوصيات

1. توصي الدراسة بالاستثمار في التثقيف المدني وحملات التوعية العامة لتعزيز مهارات التفكير النقدي لدى المواطنين، وتمكينهم من التمييز بين الخطاب الديمقراطي الحقيقي والخطاب الشعبوي المدفوع بالتعبئة العاطفية بدلاً من السياسات الرشيدة.
2. توصي الدراسة بضرورة تطوير آليات تمثيل أكثر شمولًا، وتعزيز الشفافية المؤسسية، والاستثمار في تنظيم الفضاء الرقمي بما يحدّ من تأثيرات الاستقطاب الشعبوي.
3. لابد من تعزيز استقلالية المؤسسات الإعلامية ودعم الصحافة الاستقصائية، إذ تُشكّل الصحافة الحرة والمهنية خط الدفاع الأول ضد الخطابات الشعبوية، من خلال محاسبة السلطة وتزويد المواطنين بمعلومات دقيقة ومتوازنة تُقوّض البيئة الخصبة التي تزدهر عليها الحركات الشعبوية.

المصادر:

[1] Badiou, A. (2016). La vraie vie. Fayard.
[2] Berman, S. (2024). The economic roots of democratic crisis: Why populism persists. Journal of Democracy, 35(1), 42–58.
[3] Bovet, L. (2019). Le sens du peuple: La gauche, la démocratie, le populisme. Flammarion.
[4] Canovan, M. (1981). Populism. Harcourt Brace Jovanovich.
[5] Closets, F. de. (2016). La grande confusion: Comment l’extrême droite progresse. Fayard.
[6] Crouch, C. (2004). Post-democracy. Polity Press.
[7] Goodwyn, L. (1978). The populist moment. Oxford University Press.
[8] Green, J. (2017). Devil’s bargain: Steve Bannon, Donald Trump, and the storming of the presidency. Penguin Press.
[9] Hofstadter, R. (1955). The age of reform. Vintage Books.

[10] Krastev, I. (2017). After Europe. University of Pennsylvania Press.
[11] Laclau, E. (2005). On populist reason. Verso.
[12] Larousse. (2013). Le petit Larousse illustré. Larousse.
[13] Levitsky, S., & Ziblatt, D. (2023). Tyranny of the minority: Why American democracy reached the breaking point. Crown Publishing Group.
[14] Mény, Y., & Surel, Y. (2002). Démocraties et populismes. La Découverte.
[15] Mudde, C. (2023). The far right today: Challenges to liberal democracy (Revised and updated ed.). Polity Press.
[16] Mudde, C., & Rovira Kaltwasser, C. (2017). Populism: A very short introduction. Oxford University Press.
[17] Richards, S. (2018). The rise of the outsiders: How mainstream politics lost its way. Bodley Head.
[18] Schedler, A. (2023). The logic of democratic backsliding. Cambridge University Press.